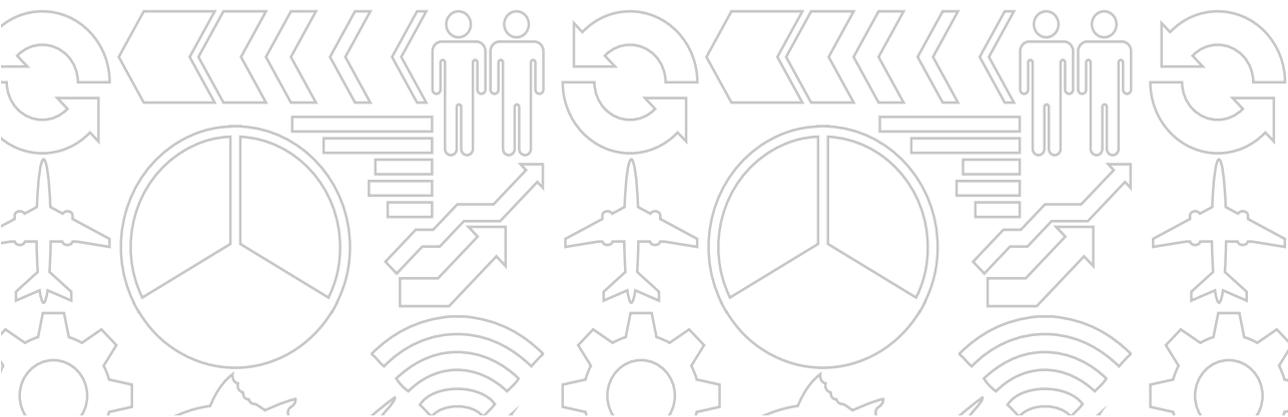


المركز الوطني
للإحصاء
والمعلومات
تعزيز المعرفة
سلطنة عُمان



ملاحق الإقتصاد العماني

يناير 2022



العدد : الخامس

المحتويات

الصفحة

3 مقدمة
5 أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية
5 1. الوضع الاقتصادي العالمي والإقليمي في عام 2020م
5 2. التوقعات الاقتصادية العالمية والإقليمية
7 3. التطورات في سوق النفط الدولية
8 ثانياً: الأداء الاقتصادي للسلطنة
9 1. الناتج المحلي الإجمالي
12 2. المالية العامة
14 3. القطاع النقدي
17 4. بورصة مسقط
19 5. الاستثمار الأجنبي المباشر
22 6. السياحة
24 7. الأسعار
24 - الرقم القياسي لأسعار المنتجين
25 - الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
27 8. التجارة الخارجية
29 9. ميزان المدفوعات
30 10. سوق العمل والتشغيل

مقدمة

في ظل التغييرات المستمرة والمتواصلة في الأوضاع الاقتصادية حول العالم تبرز الحاجة إلى متابعة هذه التغييرات وتبسيط الضوء على تأثيراتها محليا. ويأتي هذا التقرير السنوي (ملامح الاقتصاد العماني) في سياق تتبع الوضع الاقتصادي العام في سلطنة عمان خلال عام عبر عدة موضوعات ومؤشرات رئيسية أهمها: الناتج المحلي الإجمالي، والمالية العامة، والمؤشرات النقدية، والتضخم، والتبادل التجاري.

ويهدف التقرير إلى التعرف على ملامح الاقتصاد في سلطنة عمان بصورة موضوعية وبشفافية محايدة اعتمادا على البيانات والمعلومات الإحصائية المتوفرة، كما يستند ذلك إلى أهم التقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية في رصد التغييرات في الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية من جهة واستعراض أهم التوقعات الاقتصادية وفق آراء الخبراء والمختصين.

ومنهجيا، يستند تحليل الوضع الاقتصادي في سلطنة عمان على مقارنة مختلف المؤشرات الاقتصادية لآخر عامين، مع تناول السلاسل الزمنية الممتدة لخمس أعوام متى ما أمكن ذلك.

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية

1. الوضع الاقتصادي العالمي والإقليمي في عام 2020م

- شهد الاقتصاد العالمي في عام 2020م انخفاضاً بلغ نحو 3.1 % حسب تقديرات صندوق النقد الدولي¹، حيث شهدت الاقتصادات المتقدمة انخفاضا بنحو 4.5 %، والاقتصادات الصاعدة والنامية بنحو 2.1 %. وشهدت حركة التجارة العالمية في السلع والخدمات انخفاضا في النمو خلال عام 2020م حيث سجلت انخفاضا بنحو 8.2 % مقارنة بالنمو المسجل في عام 2019م والبالغ 0.9 %.
- أما على مستوى الدول العربية، فيشير تقرير صندوق النقد العربي² إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي للدول العربية بالأسعار الثابتة إلى نحو -5.2 % في عام 2020م مقارنة بنحو 1.4 % في عام 2019م.

2. التوقعات الاقتصادية العالمية والإقليمية

- من المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي في عام 2021م ارتفاعاً بنحو 6 % نتيجة لبدء التعافي من التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد - 19 وتأثيرها الايجابي على النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من عام 2021م. أما في عام 2022م، فمن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي العالمي إلى 4.9 % وذلك حسب توقعات صندوق النقد الدولي³.
- تشير التوقعات إلى ارتفاع نمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل 5.2 % في عام 2021م ، ثم ينخفض إلى 4.5 % في عام 2022م، حيث من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الولايات المتحدة بنحو 6 % في عام 2021م، واليابان 2.4 %، والمملكة المتحدة 7 % . أما في منطقة اليورو، فمن المتوقع أن يرتفع النمو بنحو 5 % في عام 2021م، ثم ينخفض إلى 4.3 % في عام 2022م.
- من المتوقع أن تسجل الاقتصادات الصاعدة والنامية ارتفاعا في النشاط الاقتصادي يبلغ نحو 6.4 % في عام 2021م، ثم ينخفض إلى 5.1 % في عام 2022م.

1 المصدر صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2021م، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.
2 صندوق النقد العربي، أكتوبر 2021م، تقرير آفاق الاقتصاد العربي.
3 المصدر السابق.

- أما بالنسبة للتضخم في أسعار المستهلك في عام 2021م، فمن المتوقع أن يرتفع متوسط التضخم عن مستواه في عام 2020م ليلبغ نحو 2.8% في الاقتصادات المتقدمة، و5.5% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية نتيجة لتزايد الطلب الكلي بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم تدريجياً في عام 2022م، نتيجة للانخفاض المتوقع في النشاط الاقتصادي .
- من المتوقع أن يرتفع نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات إلى 9.7% في عام 2021م مقارنة بالانخفاض المسجل في عام 2020م والبالغ -8.2%، نتيجة للتحسن المتوقع في تدفقات التجارة السلعية، فيما يتوقع استمرار تأثر تجارة الخدمات بالقيود المفروضة على الأنشطة الخدمية المتعلقة بجائحة كوفيد - 19. أما في عام 2022م ، فمن المتوقع أن ينخفض النمو إلى 7%.
- وعلى صعيد دول مجلس التعاون، تشير توقعات صندوق النقد العربي⁴ إلى ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي في عام 2021م بنحو 2.5% نتيجة لتعافي الدول من آثار كوفيد - 19 وتبنيها عدداً من المبادرات لتشجيع القطاع الخاص وتعافي القطاع النفطي . في حين من المتوقع في عام 2022م تحسن أداء النشاط الاقتصادي لهذه الدول ليرتفع إلى 5.5%.

الجدول رقم (1): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية العالمية⁵ ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية⁶- نسبة التغير(%)

السنوات			البيان
*2022	*2021	2020	
4.9	5.9	3.1-	الناتج العالمي
4.5	5.2	4.5-	- الاقتصادات المتقدمة
5.1	6.4	2.1-	- الاقتصادات الصاعدة والنامية
5.5	2.5	5.4-	- دول مجلس التعاون
أسعار المستهلكين (التضخم)			
2.3	2.8	0.7	- الاقتصادات المتقدمة
4.9	5.5	5.1	- الاقتصادات الصاعدة والنامية
2.1	2.2	1.1	- دول مجلس التعاون
أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)			
1.8-	59.1	32.7-	- نفطية
0.9-	26.7	6.7	- غير نفطية

5 المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2021م، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

4 المصدر السابق.

6 المصدر: صندوق النقد العربي، أكتوبر 2021م، تقرير آفاق الاقتصاد العربي.

- أما بالنسبة لتوقعات التضخم في دول المجلس، من المتوقع ارتفاع معدل التضخم بنحو 2.2 % في عام 2021م نتيجة اتجاه بعض دول المجلس إلى رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة وإلى بدء تطبيق الدول الأخرى للضريبة خلال عام 2021م، وتأثر أسعار منتجات الطاقة بالتغيرات في الأسعار العالمية للنفط. وفيما يتعلق بعام 2022م، من المتوقع انخفاض طفيف لمعدل التضخم إلى 2.1 %.
- أما على مستوى سلطنة عمان، يتوقع صندوق النقد العربي ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021م بنحو 2.5 % نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وتطبيق برامج الانضباط المالي المنفذة في إطار الخطة العاشرة (2021 - 2025م) والاصلاحات المنفذة في سياق « رؤية عمان 2040 »، في حين من المتوقع تحسن أداء النشاط الاقتصادي لسلطنة عمان في عام 2022م ليرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3 %.
- من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في سلطنة عمان في عام 2021م ليصل إلى 3.1 % نتيجة بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من شهر ابريل 2021م، إضافة إلى ارتفاع أسعار الشحن حول العالم. أما في عام 2022م، فيتوقع انخفاض معدل التضخم إلى 2.6 %.

3. التطورات في سوق النفط الدولية

- تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)⁷ إلى نمو متوسط الطلب العالمي على النفط في عام 2021م بنحو 6 مليون برميل يوميا ليصل إلى 96.7 مليون برميل في اليوم. ومن المتوقع أن يصل متوسط الطلب العالمي على النفط إلى 100.8 مليون برميل يوميا في عام 2022م، مرتفعا بنحو 1.1 مليون برميل يوميا.
- وتشير التوقعات إلى نمو الطلب على خام أوبك بنحو 4.9 مليون برميل يوميا ليصل إلى 27.7 مليون برميل يوميا في عام 2021م و 28.7 مليون برميل في عام 2022م.
- من المتوقع أن يصل الإنتاج النفطي من خارج منظمة (أوبك) إلى 63.8 مليون برميل يوميا في عام 2021م، وأن يرتفع في عام 2022م ليصل إلى 66.8 مليون برميل يوميا.

7 المصدر: (أوبك)، سبتمبر 2021م، تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط الشهري لسوق النفط.

ثانياً: الأداء الاقتصادي لسلطنة عمان ملخص ملاحق الاقتصاد العماني في عام 2020م

الانخفاض في إجمالي القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.	10.4%		الانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.	16.0%	
عجز الموازنة العامة للدولة في عام 2020م.	4.4 مليار ريال عماني		المتوسط السنوي لسعر النفط الخام في عام 2020م مقارنة بنحو 63.6 دولار للبرميل في العام السابق.	46.0 دولار / برميل	
الانخفاض في إجمالي الانفاق العام بالدولة في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.	2.2%		الانخفاض في إجمالي قيمة الإيرادات الحكومية في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.	19.7%	
نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي قيمة الصادرات في عام 2020م.	60.0%		إجمالي الفائض في الميزان التجاري في عام 2020م.	3.8 مليار ريال عماني	
الانخفاض في إجمالي قيمة الواردات السلعية في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.	13.0%		الانخفاض في إجمالي قيمة الصادرات السلعية في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.	21.0%	
إجمالي إيرادات الفنادق في عام 2020م، منخفضة بنحو 63% عن العام السابق.	102.6 مليون ريال عماني		الارتفاع في السيولة المحلية (م2) في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.	8.9%	
متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض في عام 2020م.	5.5%		الانخفاض في مؤشر بورصة مسقط في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.	8.1%	
إجمالي العمالة الوافدة في القطاع الخاص والعائلي في عام 2020م، مقارنة بنحو 1.7 مليون في العام السابق.	1.4 مليون عامل		معدل التضخم في عام 2020م.	0.9%-	

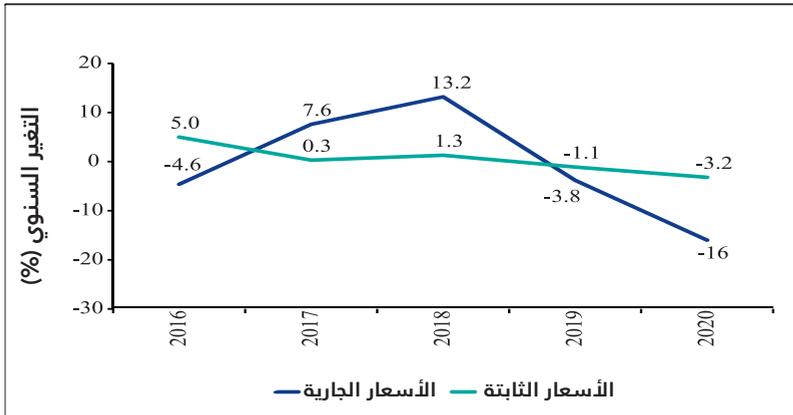
1. الناتج المحلي الإجمالي*

- سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسلطنة عمان انخفاضاً بنسبة 3.2 % في عام 2020م مقارنة بعام 2019م، مسجلاً نحو 33.7 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 34.8 مليار ريال عماني في العام السابق. ويعزى هذا الإنخفاض إلى انخفاض القيمة المضافة للأنشطة الخدمية بنحو 4.8 %، والقيمة المضافة للأنشطة الصناعية بنحو 3.8 %، والقيمة المضافة للأنشطة النفطية بنحو 2.2 % . في المقابل، ارتفعت القيمة المضافة للزراعة والأسماك بنحو 14.3 % في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.
- شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انخفاضاً بنسبة 16 % في عام 2020م مقارنة بالعام السابق، حيث انخفض من 33.9 مليار ريال عماني في عام 2019م إلى 28.4 مليار ريال عماني في عام 2020م.



- يعزى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بشكل رئيسي إلى انخفاض القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنحو 27.3 % في عام 2020م مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى 7.6 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 10.5 مليار ريال عماني في عام 2019م. كما انخفضت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية في عام 2020م بنحو 10.4 % مقارنة بالعام السابق.

الشكل رقم (1): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية خلال الفترة (2016-2020م)



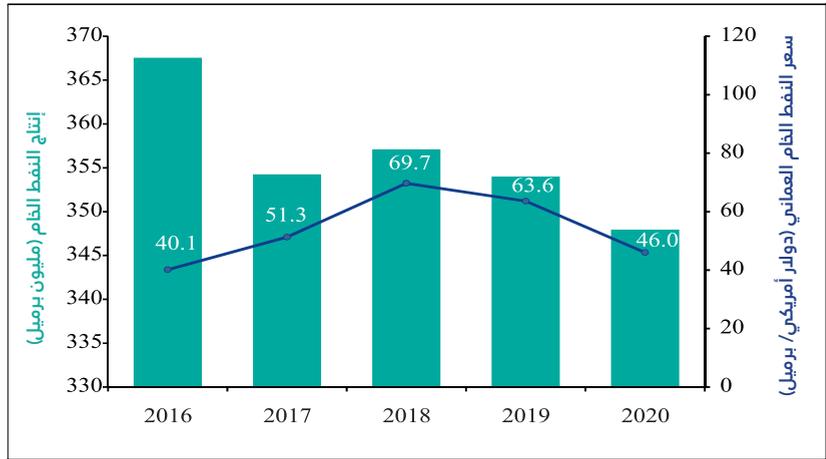
* سنة الأساس 2018 م

26.8%

مساهمة الأنشطة
النفطية في إجمالي
الناتج المحلي
بالأسعار الجارية في
عام 2020م مقارنة
بنحو 41.7% في
عام 2014م.

يعود الانخفاض في القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الجارية في عام 2020م إلى انخفاض القيمة المضافة للنفط الخام بنسبة 31% نتيجة لانخفاض متوسط سعر النفط العماني الخام بنسبة 27.6% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 46.0 دولار/ برميل، وانخفاض متوسط الإنتاج اليومي للنفط بنسبة 2.1% ليصل إلى نحو 950.7 ألف برميل مقارنة بنحو 970.9 ألف برميل في عام 2019م. كما سجلت القيمة المضافة للغاز الطبيعي انخفاضاً بنسبة 6.9% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 1.5 مليار ريال عماني.

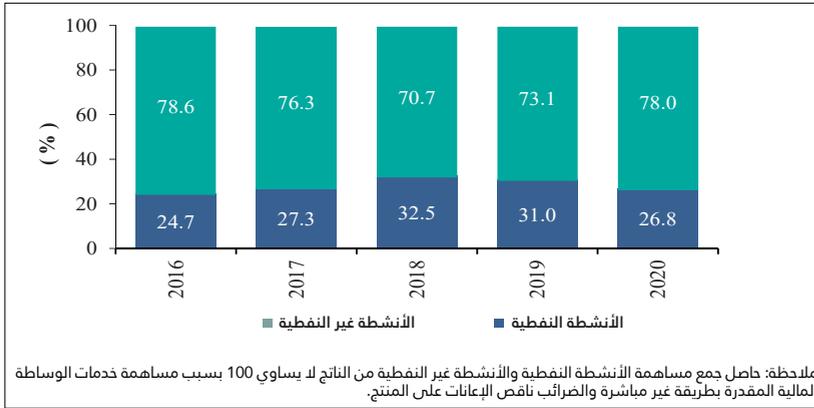
الشكل رقم (2) : إنتاج وأسعار النفط الخام العماني خلال الفترة (2016-2020م)

**27.6%**

الانخفاض في
متوسط سعر برميل
النفط في عام
2020م مقارنة
بالعام السابق.

سجلت القيمة المضافة للأنشطة غيرالنفطية بالأسعار الجارية انخفاضاً بنحو 10.4% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى نحو 22.2 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 24.7 مليار ريال عماني في العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض القيمة المضافة للأنشطة الصناعية بنسبة 14.9% والقيمة المضافة للأنشطة الخدمية بنسبة 9.3%، في حين ارتفعت القيمة المضافة لنشاط الزراعة والأسماك بنسبة 8% خلال تلك الفترة.

الشكل رقم (3) : مساهمة الأنشطة النفطية وغير النفطية بالأسعار الجارية للفترة (2016 - 2020م)



انخفضت القيمة المضافة للأنشطة الصناعية بالأسعار الجارية بنحو 14.9% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 5.9 مليار ريال عماني. ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض القيمة المضافة لنشاط الإنشاءات بنسبة 18.1%، ونشاط الصناعة التحويلية بنسبة 16.5%، ونشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 6.8%. في المقابل، ارتفعت القيمة المضافة لنشاط إمدادات الكهرباء والمياه بنسبة 2.4% خلال تلك الفترة.

انخفضت القيمة المضافة للأنشطة الخدمية بالأسعار الجارية لنحو 15.6 مليار ريال عماني في عام 2020م، مقارنة بنحو 17.2 مليار ريال عماني في عام 2019م نتيجة انخفاض القيمة المضافة لأنشطة النقل والتخزين بنسبة 41.9%، وأنشطة الفنادق والمطاعم بنسبة 38.8%، والأنشطة العقارية والائيجارية وأنشطة المشاريع التجارية بنسبة 18.3%، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 11.8%، ونشاط المعلومات والاتصالات بنسبة 7.5%، ونشاط الوساطة المالية بنسبة 7.2%، وأنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى بنسبة 6.3% خلال تلك الفترة. في المقابل، ارتفعت القيمة المضافة لنشاط الصحة بنسبة 24.3%، ونشاط التعليم بنسبة 10.2%، وأنشطة الإدارة العامة والدفاع بنسبة 0.2% خلال تلك الفترة.



70.2%

مساهمة الأنشطة الخدمية بالأسعار الجارية في إجمالي القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية في عام 2020م.

الشكل رقم (4) : مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام 2020م

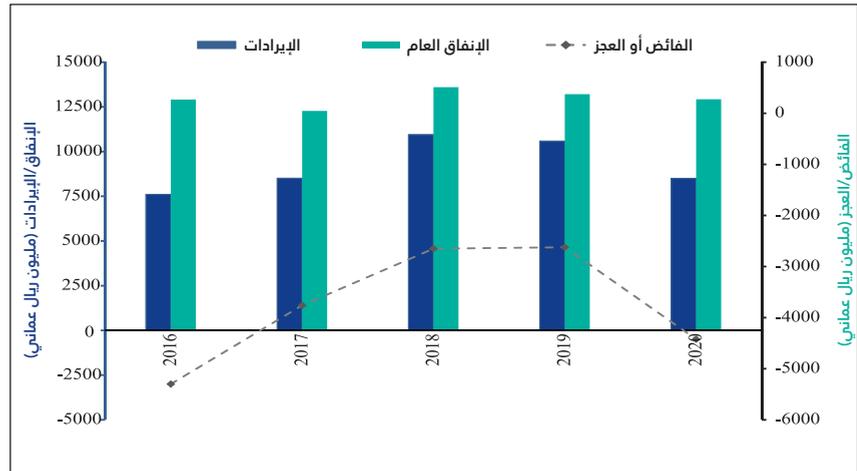
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية 28.4 مليار ر.ع



2. المالية العامة

- سجلت الموازنة العامة للدولة في عام 2020م عجزاً مالياً بلغ 4.4 مليار ريال عماني، مرتفعاً بنسبة 68.6% مقارنة بالعجز المسجل في العام السابق والبالغ 2.6 مليار ريال عماني. ويعزى الارتفاع في العجز إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة بنحو 19.7% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.

الشكل رقم (5) : بنود الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2016 - 2020م)



- سجلت الإيرادات العامة للدولة انخفاضاً بنحو 19.7% في عام 2020م لتبلغ نحو 8.5 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 10.6 مليار ريال عماني في عام 2019م. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الإيرادات النفطية بنحو 27.5% نتيجة انخفاض صافي إيرادات النفط بنسبة 35.4%، وإيرادات الغاز بنحو 2.1%.
- شكلت الإيرادات النفطية نحو 68.2% من إجمالي الإيرادات في عام 2020م مقارنة بنحو 75.5% في العام السابق، حيث انخفضت من نحو 8 مليار ريال عماني في عام 2019م إلى نحو 5.8 مليار ريال عماني في عام 2020م.
- سجلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً بنحو 4.5% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 2.7 مليار ريال عماني، ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع الاستردادات الرأسمالية بنحو 298.2 مليون ريال عماني مقارنة بالعام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات الرأسمالية بنحو 87.4% مقارنة بالعام السابق. في المقابل، انخفضت الإيرادات الأخرى في عام 2020م بنحو 10.5% مقارنة بالعام السابق.
- شهد إجمالي الإنفاق العام لسُلطنة عمان في عام 2020م انخفاضاً بنسبة 2.2% ليبلغ نحو 12.9 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 13.2 مليار ريال عماني في العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض مصروفات الدفاع والأمن بنسبة 15.6%، والمصروفات الإستثمارية بنسبة 9.6% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق، بينما ارتفعت المصروفات الجارية المدنية في عام 2020م بنحو 7.7% مقارنة بالعام السابق.

يعزى الانخفاض في المصروفات الاستثمارية في عام 2020م لانخفاض المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية بنحو 19.1%، والمصروفات الرأسمالية للوزارات المدنية بنحو 16%، ومصروفات إنتاج الغاز بنحو 5.1%. في حين ارتفعت مصروفات إنتاج النفط بنحو 2.3% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.

أما بالنسبة للمصروفات الجارية المدنية، فقد ارتفعت من 6.1 مليار ريال عماني في عام 2019م إلى 6.6 مليار ريال عماني في عام 2020م، ويعزى الارتفاع إلى ارتفاع مصروفات الفوائد على القروض بنسبة 30.5%، ومصروفات إنتاج الغاز بنسبة 27.5% ومصروفات إنتاج النفط بنسبة 4.2%، ومصروفات الوزارات المدنية بنحو 2.1% خلال نفس الفترة.

ارتفعت نسبة المساهمات ودعم القطاع الخاص في عام 2020م بنحو 1.9% مقارنة بالعام السابق، نتيجة لارتفاع دعم قطاع الكهرباء بنسبة 20.9%. في المقابل، انخفض دعم المنتجات النفطية بنحو 42.1%، ودعم السلع الغذائية بنحو 36.6%، والدعم التشغيلي للشركات الحكومية بنحو 20.5%، ودعم فوائد القروض التنموية والإسكانية بنحو 15.7%، والمساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية بنحو 6.9% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.

3. القطاع النقدي

شهدت السيولة المحلية (م2) نمواً بنحو 8.9% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 19.3 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 17.8 مليار ريال عماني في عام 2019م. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع شبه النقد بنحو 10.9% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق. وسجل عرض النقد بمعناه الضيق (م1) ارتفاعاً بنحو 4.1% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق ليصل إلى نحو 5.6 مليار ريال عماني.

20.9%

ارتفاع دعم قطاع
الكهرباء في عام
2020م مقارنة
بالعام السابق.

- ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية بنحو 2.4% في عام 2020م لتصل إلى 20.5 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 20.1 مليار ريال عماني في العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع إجمالي ودائع القطاع الخاص بنسبة 10.8%. في المقابل، انخفضت ودائع القطاع الحكومي - الوزارات والهيئات الحكومية - بنسبة 18.7%، وودائع المؤسسات العامة بنسبة 14.8% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق⁸.
- شهدت سرعة دوران النقد⁹ بمعناه الواسع (م²) انخفاضاً من 1.9 في عام 2019م إلى 1.5 في عام 2020م، مما يدل على تراجع عدد مرات دوران الأرصدة النقدية في الاقتصاد.
- ارتفع إجمالي الائتمان (القروض) لدى البنوك التجارية بنسبة 2.2% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 22.3 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 21.9 مليار ريال عماني في العام السابق، بزيادة بلغت 478.7 مليون ريال عماني. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي - الوزارات والهيئات الحكومية - بنحو 249%، وارتفاع الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة بنسبة 16%، بينما انخفض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 0.6% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق¹⁰.
- وتعتبر القروض الشخصية هي المحرك الرئيسي للائتمان المصرفي حيث شكلت نحو 38.1% من إجمالي الائتمان المصرفي للبنوك التجارية في عام 2020م وبلغت نحو 8.5 مليار ريال عماني، منخفضه بنسبة 0.4% مقارنة بالعام السابق.

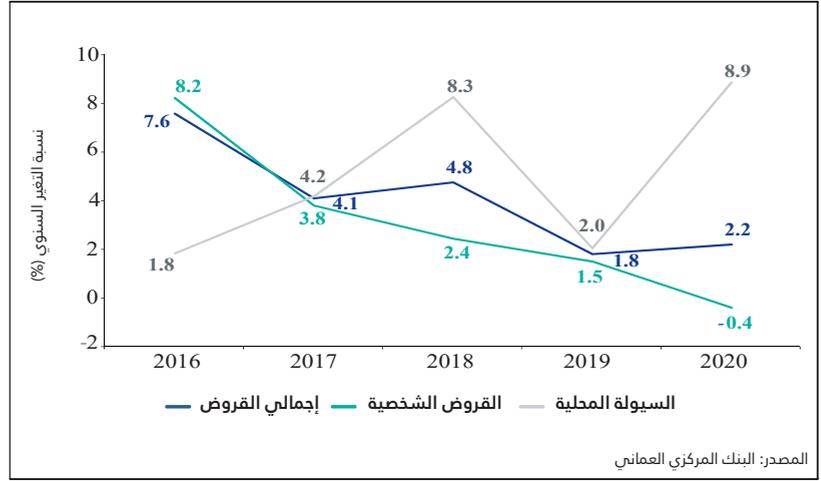
8 المصدر: البنك المركزي العماني، ديسمبر 2020م، النشرة الإحصائية الفصلية.

9 سرعة دوران النقد هي مؤشر اقتصادي يقيس عدد مرات تداول النقد في اقتصاد ما خلال فترة من الزمن، ويتم احتسابه من خلال

قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عرض النقد بمعناه الواسع .

10 المصدر السابق.

الشكل رقم (6): النمو في السيولة المحلية وإجمالي القروض والقروض الشخصية من البنوك التقليدية (2016 - 2020م)

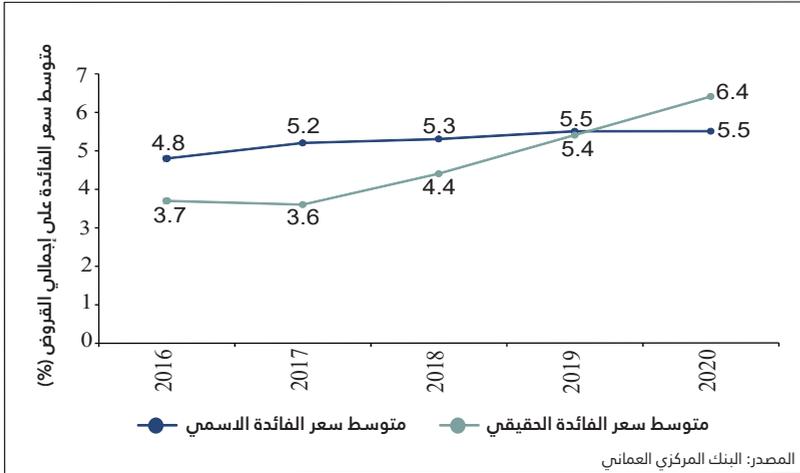


% 37.5

من القروض
الممنوحة من بنك
التنمية العماني في
عام 2020م كانت
لنشاط الخدمات
السياحية والمهنية.

- بلغ إجمالي التمويل في البنوك والنوافذ الإسلامية نحو 4.3 مليار ريال عماني في عام 2020م، مرتفعاً بنسبة 9.5% عن العام السابق.
- أما بالنسبة للبنوك المتخصصة، فقد ارتفعت القروض الممنوحة من بنك التنمية في عام 2020م بنحو 13.2% لتبلغ نحو 68.8 مليون ريال عماني مقارنة بنحو 60.7 مليون ريال عماني في العام السابق، بينما انخفضت القروض الممنوحة من بنك الإسكان في عام 2020م بنسبة 33.5% مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 40 مليون ريال عماني.
- سجل متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض الاسمي ارتفاعاً بنسبة 0.2% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق، ليسجل نحو 5.51%، مقارنة بنحو 5.46% في عام 2019م. أما متوسط سعر الفائدة الحقيقي - متوسط سعر الفائدة الاسمي ناقصاً منه التضخم - فقد ارتفع من 5.4% في عام 2019م إلى 6.4% في عام 2020م.

الشكل رقم (7): متوسط سعر الفائدة الاسمي والحقيقي على إجمالي القروض (2016 - 2020م)



- انخفض مؤشر سعر الصرف الحقيقي للريال العماني بنسبة 3 % في عام 2020م ليصل إلى 101.8 نقطة مقارنة بنحو 105 نقطة في عام 2019م، مما يشير إلى انخفاض القيمة الشرائية للريال العماني.

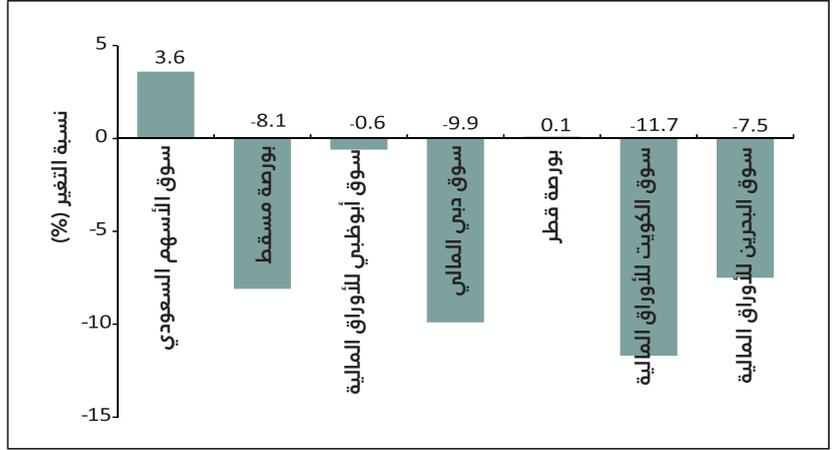
4. بورصة مسقط

- شهدت الأسواق المالية العالمية في عام 2020م أداءً إيجابياً بالرغم من انهيار الأسواق في النصف الثاني من شهر مارس 2020م مع بدء تفشي وباء فيروس كورونا المستجد كوفيد 19. فقد حققت مؤشرات الأسواق المالية الأمريكية مستويات قياسية بلغ متوسطها نحو 22.4 % خلال عام 2020م، في حين بلغ متوسط النمو السنوي للأسواق الأوروبية نحو 0.3 % وهو أقل أداءً مقارنةً مع الأسواق المالية الأمريكية. وحققت الأسواق الآسيوية أداءً إيجابياً خلال عام 2020م بلغ في المتوسط 7.7 %.

8.1 %

الانخفاض في مؤشر
بورصة مسقط في
عام 2020م مقارنة
بالعام السابق.

الشكل رقم (8): أداء الأسواق الخليجية لعام 2020م



■ الأسواق المالية العربية، فقد شهدت انخفاضاً خلال عام 2020م بلغ متوسطه نحو 7.8%، حيث انخفضت معظم الأسواق المالية الخليجية عام 2020م ما عدا السوق السعودي والبورصة القطرية، فقد بلغ متوسط انخفاض الأسواق المالية الخليجية نحو -4.8%. في المقابل، سجلت جميع الأسواق العربية غير الخليجية انخفاضاً بلغ متوسطه 11.4%¹¹.

■ شهد مؤشر بورصة مسقط انخفاضاً بنحو 8.1% في عام 2020م مقارنة بعام 2019م ليصل إلى 3,659 نقطة. كما انخفض مؤشر السوق الشرعي بنحو 2.3% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.

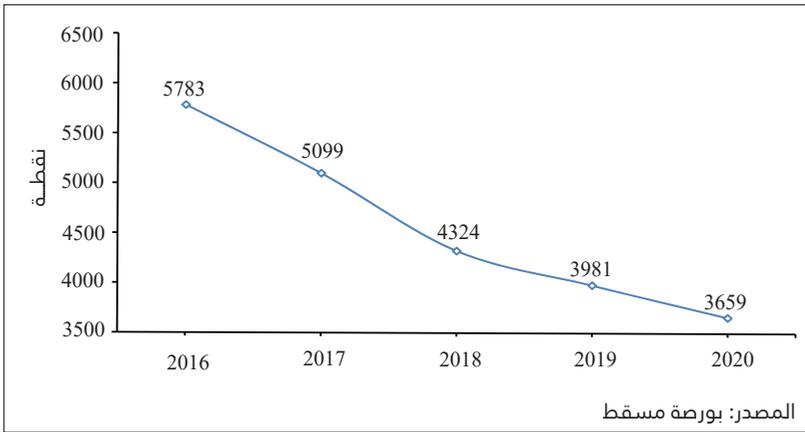
■ انخفضت قيمة التداول في بورصة مسقط خلال عام 2020م بنحو 38% مقارنة بالعام السابق، حيث انخفضت من نحو 711.6 مليون ريال عماني في عام 2019م إلى نحو 441 مليون ريال عماني في عام 2020م. وتشير نسب التملك في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق إلى أن العمانيين يمتلكون نحو 74.4% بينما يمتلك غير العمانيين نحو 25.6% ويمثل الخليجيون 12.9% منهم.

16%

الانخفاض في مؤشر قطاع الخدمات في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.

11 المصدر: بورصة مسقط، 2020م، التقرير السنوي

- أما على مستوى المساهمة القطاعية، احتل القطاع المالي المرتبة الأولى من حيث إجمالي قيمة التداول حيث حقق نحو 54.4 % من إجمالي قيمة التداول في عام 2020م، يليه قطاع الخدمات بنحو 22.7 %، وقطاع الصناعة بما نسبته 13.4 %. أما السندات والصكوك، فقد شكلت نحو 9.1 % من إجمالي قيمة التداول في عام 2020م.
- الشكل رقم (9): مؤشر بورصة مسقط (2016 - 2020م)



5. الاستثمار الأجنبي المباشر

- بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020م نحو 15.9 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 14.6 مليار ريال عماني في عام 2019م. وبلغ حجم التدفقات في الاستثمار الأجنبي المباشر حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020م حوالي 1.3 مليار ريال عماني.

- وعلى مستوى التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020م، فقد استحوذ نشاط استخراج النفط والغاز على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة بلغت نحو 10.3 مليار ريال عماني، حيث ساهم بنحو 64.8 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. ويأتي نشاط الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت

8.7%

ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نهاية عام 2020م مقارنة بالعام السابق.

10.3% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، وبقيمة بلغت نحو 1.6 مليار ريال عماني. وساهم كلا من نشاط الوساطة المالية والأنشطة العقارية بنحو 9.3% ، و 7.2% على التوالي.

- تصدرت المملكة المتحدة قائمة الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020م، حيث بلغ إجمالي استثماراتها نحو 7.9 مليار ريال عماني، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بإجمالي استثمارات مباشرة بلغت نحو 1.9 مليار ريال عماني، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 1.3 مليار ريال عماني. كما بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان في نهاية عام 2020م من دولة الكويت ومملكة البحرين ودولة قطر مجتمعة حوالي 1.7 مليار ريال عماني.

الشكل رقم (10): الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول والنشاط لعام 2020م*
(مليون ريال عماني)



* بيانات أولية

6. السياحة

- انخفضت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 2.8 % في عام 2019م إلى نحو 2.3 % في عام 2020م، كما انخفضت القيمة المضافة المباشرة لقطاع السياحة بنسبة 30.4 % خلال عام 2020 لتسجل نحو 578.1 مليون ريال عماني، مقارنة بنحو 830.8 مليون ريال عماني في عام 2019م.
- سجل الميزان السياحي¹² عجزاً بنحو 75.3 مليون ريال عماني في عام 2020م، منخفضاً عن العجز المسجل في العام السابق والبالغ 321 مليون ريال عماني.
- انخفض عدد الزوار الوافدين إلى سلطنة عمان بنحو 75.2 % في عام 2020م مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 869 ألف زائر، مما أدى إلى انخفاض إنفاق السياحة الوافدة من 620 مليون ريال عماني في عام 2019م إلى 244.6 مليون ريال عماني في عام 2020م.
- أما بالنسبة للسياحة المغادرة، فقد بلغ عدد المغادرون من سلطنة عمان في عام 2020م نحو 1.7 مليون زائر، منخفضاً بنحو 75 % مقارنة بالعام السابق. وانخفض إنفاقهم بنحو 66 % في عام 2020م مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 320 مليون ريال عماني مقارنة بنحو 941.1 مليون ريال عماني في عام 2019م.
- بلغ عدد زوار السفن السياحية في سلطنة عمان في عام 2020م نحو 110 ألف زائر، منخفضاً بنحو 61 % مقارنة بالعام السابق. وبالنسبة للتوزيع النسبي للزوار حسب الجنسيات، فقد شكل الألمان نحو 27.6 % من إجمالي الزوار، والإيطاليون 14 %، ثم الأسبانيون بنحو 9.7 %.

281.6

ريال عماني

متوسط إنفاق
السائح الوافد إلى
سلطنة عمان في
عام 2020م مقابل
193 ريال عماني
للسائح المغادر.

12 الميزان السياحي = إنفاق السياحة الوافدة - إنفاق السياحة المغادرة

الشكل رقم (11): توزيع زوار السفن السياحية حسب الجنسيات 2020م*

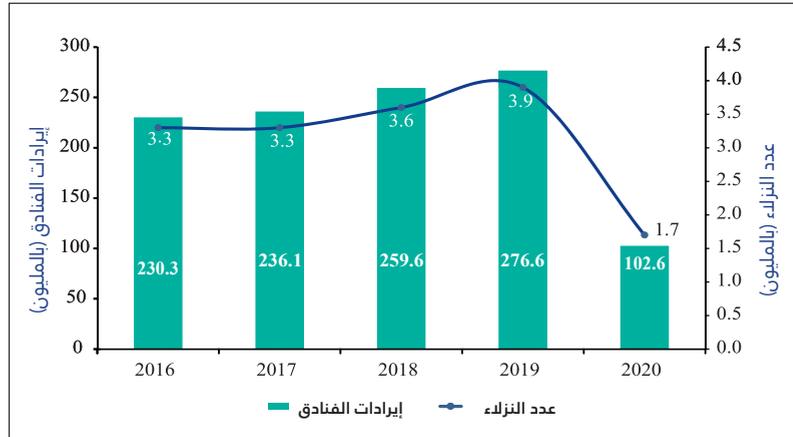
أعلى خمس جنسيات

30,374		ألماني
15,480		إيطالي
10,673		أسباني
8,365		بريطاني
7,117		روسي

* بيانات مبدئية

- بلغ إجمالي عدد الفنادق في سلطنة عمان 548 فندقاً في عام 2020م، بزيادة بلغت 57 فندقاً مقارنة بالعام السابق. وتمثل الفنادق ذات فئة الخمس والأربع نجوم نحو 10% من إجمالي الفنادق في سلطنة عمان. ويبلغ عدد العاملين في الفنادق نحو 12.4 ألف عامل، ويشكل العمانيون نحو 33.8% منهم.
- سجل عدد نزلاء الفنادق في سلطنة عمان في عام 2020م انخفاضاً بنحو 56% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 1.7 مليون نزيل، حيث بلغت نسبة النزلاء العمانيون 49%، والأوروبيون 22.4%، والآسيويون 14.5%، والخليجيون 4.9%، وبلغت نسبة إشغال الغرف في عام 2020م حوالي 26.4% مقارنة بنحو 37.4% في العام السابق.
- شهدت إيرادات الفنادق في سلطنة عمان في عام 2020م انخفاضاً بنحو 63% مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى نحو 102.6 مليون ريال عماني. وتمثل إيرادات الفنادق ذات فئة الخمس نجوم نحو 55% من إجمالي إيرادات الفنادق في السلطنة.

الشكل رقم (12): تطور عدد نزلاء الفنادق والإيرادات (2016-2020م)

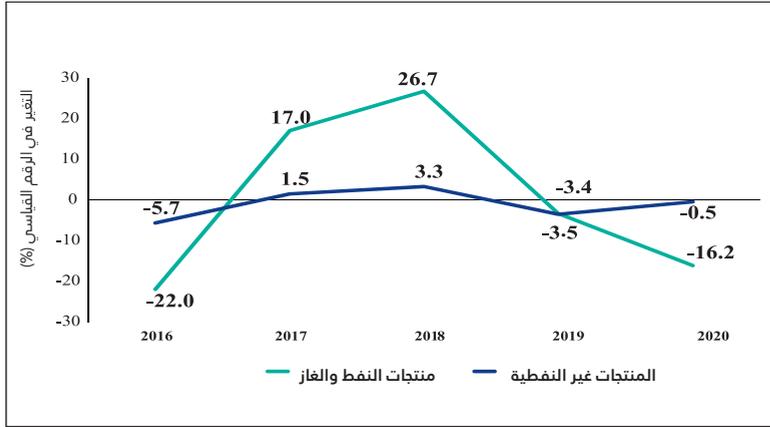


7. الأسعار

الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين

- سجل المؤشر العام لأسعار المنتجين انخفاضاً بنسبة 13.6% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق. ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار كلاً من مجموعة منتجات النفط والغاز بنسبة 16.2%، ومجموعة المنتجات غير النفطية بنسبة 0.5%.
- يعود الانخفاض في أسعار مجموعة منتجات النفط والغاز إلى انخفاض أسعار منتجات النفط المكرر بنسبة 22.7%، وأسعار منتجات النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 15.1% خلال تلك الفترة. أما الانخفاض في أسعار مجموعة المنتجات غير النفطية، فيرجع إلى انخفاض أسعار مجموعة التعدين والكهرباء والماء بنسبة 1%، وأسعار مجموعة الصناعة التحويلية بنسبة 0.3%.
- ساهمت مجموعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات بشكل رئيسي في انخفاض أسعار مجموعة الصناعة التحويلية في عام 2020م حيث انخفضت أسعارها بنسبة 5.3% مقارنة بالعام السابق. وفي المقابل، ارتفعت أسعار مجموعة المنتجات الغذائية والمشروبات والمنسوجات بنسبة 3.1%، وأسعار مجموعة سلع أخرى قابلة للنقل بنسبة 0.9% مقارنة بالعام السابق.

الشكل رقم (13): التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين (2016-2020م)



الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين

ارتفع معدل التضخم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو 1.2% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق، نتيجة ارتفاع معدل التضخم للمملكة العربية السعودية بنحو 3.4%، ودولة الكويت بنحو 2.1%. في حين انخفضت معدلات التضخم في دول المجلس الأخرى حيث سجلت دولة قطر أقل معدل تضخم بلغ -2.6%، تليها مملكة البحرين بمعدل تضخم بلغ -2.3%، وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة وبمعدل تضخم بلغ -2.1%، ثم سلطنة عمان وبمعدل تضخم بلغ -0.9% خلال عام 2020م مقارنة بالعام السابق¹³.

-0.9%

معدل التضخم في
سلطنة عمان في
عام 2020م.

بلغ معدل التضخم في سلطنة عمان نحو -0.9% في عام 2020م مقارنة بنحو 0.1% في عام 2019م، ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار كل من مجموعة النقل بنحو 5.2%، ومجموعة الملابس الجاهزة والأحذية بنحو 1.1%، ومجموعة الخدمات والسلع المتنوعة بنحو 0.8%. كما سجلت أسعار كل من مجموعة الاتصالات، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى انخفاضا لم يتجاوز 1% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.

13 المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2020م، ملاحم وآفاق الأداء الاقتصادي 2020م.

- في المقابل، ارتفعت أسعار كلا من مجموعة التبغ بنحو 31.6% نتيجة تطبيق ضريبة القيمة المضافة. كما ارتفعت مجموعة التعليم بنحو 1.7%، ومجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنحو 1.3%، ومجموعة الصحة بنحو 0.6%، ومجموعة المطاعم والفنادق بنحو 0.4%.

الشكل رقم (14): التغير في المجموعات الرئيسية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين (%) لعام 2020م.

1.3	1- المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	
31.6	2- التبغ	
-1.1	3- الملابس الجاهزة والأحذية	
-0.5	4- السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	
-0.1	5- التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية	
0.6	6- الصحة	
-5.2	7- النقل	
-0.1	8- الإتصالات	
0.0	9- الثقافة و الترفية	
1.7	10- التعليم	
0.4	11- المطاعم والفنادق	
-0.8	12- السلع والخدمات المتنوعة	
-0.9	التضخم	

8. التجارة الخارجية

■ انخفض حجم التبادل التجاري في سلطنة عمان بنحو 18% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 19.7 مليار ريال عماني مقابل 23.9 مليار ريال عماني في عام 2019م؛ متأثراً بانخفاض أسعار النفط والإجراءات المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد - 19). وانخفضت قيمة الصادرات السلعية لسلطنة عمان بنحو 21% والواردات السلعية بنحو 13% في عام 2020م مقارنة بعام 2019م. سجل الميزان التجاري في عام 2020م فائضاً بلغ 3.8 مليار ريال عماني، منخفضاً بنحو 36% عن الفائض المسجل في العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض إجمالي قيمة الصادرات السلعية من 14.9 مليار ريال عماني في عام 2019م إلى 11.7 مليار ريال عماني في عام 2020م.

■ يعزى انخفاض قيمة الصادرات السلعية في عام 2020م مقارنة بعام 2019م إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية بنحو 31.4%، وقيمة الصادرات غير النفطية بنحو 6.4%. في المقابل، ارتفعت قيمة إعادة التصدير بنحو 16% خلال تلك الفترة.

■ سجلت قيمة صادرات النفط الخام في عام 2020م انخفاضاً بنحو 33% مقارنة بالعام السابق، لتصل لنحو 5.1 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 7.6 مليار ريال عماني في العام السابق.

■ ساهمت الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير بنحو 40.3% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية في عام 2020م لتبلغ نحو 4.7 مليار ريال عماني. وقد شكّلت المعادن العادية ومصنوعاتها نحو 20% من إجمالي الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير، تليها صادرات الآلات ومعدات النقل وأجزائها بنحو 18.4%.

■ وعلى مستوى التوزيع الجغرافي، استحوذت الدول العربية على نحو 61.4% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير،

2.1

مليار ريال عماني
الانخفاض في فائض
الميزان التجاري في
عام 2020م مقارنة
بالعام السابق.

60%

مساهمة الصادرات
النفطية في إجمالي
قيمة الصادرات
السلعية في عام
2020م مقارنة بنحو
68.4% في العام
السابق.

حيث ساهمت دول مجلس التعاون بنحو 88% أما دول آسيا فشكّلت 25.7%، ودول الأمريكيتين نحو 6.4%، ودول أوروبا الغربية نحو 3.9%. أما بقية الدول مجتمعة، فقد شكّلت ما لا يتجاوز عن 2.6% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير في عام 2020م.

الشكل رقم (15) : قيمة الصادرات السلعية غيرالنفطية وإعادة التصدير حسب أهم الدول المستوردة في عام 2020م (مليون ر.ع.)



56.4%

من إجمالي واردات
السلطنة السلعية
في عام 2020م
تستورد من الدول
العربية.

بلغت قيمة الواردات السلعية المسجلة نحو 8 مليار ريال عماني في عام 2020م مقارنة بنحو 9 مليار ريال عماني في العام السابق. وشكّلت الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها نحو 22.5% من إجمالي واردات سلطنة عمان السلعية في عام 2020م، وتأتي في المرتبة الثانية و واردات المعادن العادية ومصنوعاتها بنحو 14.9%، ثم واردات منتجات الصناعة الكيماوية بنحو 9.3%.

أما بالنسبة للواردات السلعية حسب المنافذ، فقد شكّلت واردات سلطنة عمان عبر المنافذ البحرية 52.7% من إجمالي قيمة الواردات السلعية في عام 2020م، فيما شكّلت المنافذ البرية نحو 31.7%، والمنافذ الجوية نحو 15.6%.

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة الشريك التجاري الأول لسلطنة عمان بالنسبة للواردات، حيث شكّلت واردات السلطنة السلعية من دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2020م نحو 43% من إجمالي الواردات، وتأتي جمهورية الصين في المرتبة الثانية بنحو 8%، تليها المملكة العربية السعودية بنحو 5.2%.

الشكل رقم (16): قيمة الواردات السلعية المسجلة حسب أهم الدول المصدرة في عام 2020م (مليون ر.ع.)

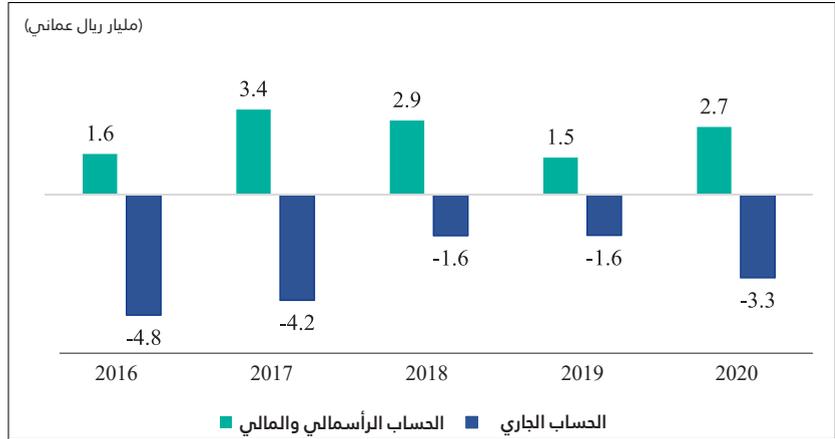


9. ميزان المدفوعات

- سجل ميزان المدفوعات لسلطنة عمان عجزاً بلغ 877 مليون ريال عماني نتيجة لارتفاع عجز الحساب الجاري بنسبة 103.2 % في عام 2020م مقارنة بالعام السابق.
- سجل الحساب الجاري لسلطنة عمان عجزاً مالياً للعام السادس على التوالي حيث بلغ نحو 3.3 مليار ريال عماني في عام 2020م مقارنة بنحو 1.6 مليار ريال عماني في عام 2019م. ويعزى هذا العجز إلى العجز في حساب التحويلات الجارية، إذ بلغ نحو 3.4 مليار ريال عماني، والخدمات بنحو 2.4 مليار ريال عماني والدخل بنحو 2.1 مليار ريال عماني.
- ارتفع حجم الحساب الرأسمالي والمالي بنحو 83 % في عام 2020م مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 2.7 مليار ريال عماني. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع فائض الحساب المالي بنسبة 81.2 % مقارنة بالعام السابق ليصل إلى نحو 2.6 مليار ريال عماني في عام 2020م.

كما ارتفع الحساب الرأسمالي من 36 مليون ريال عماني في عام 2019م إلى 91 مليون ريال عماني في عام 2020م.

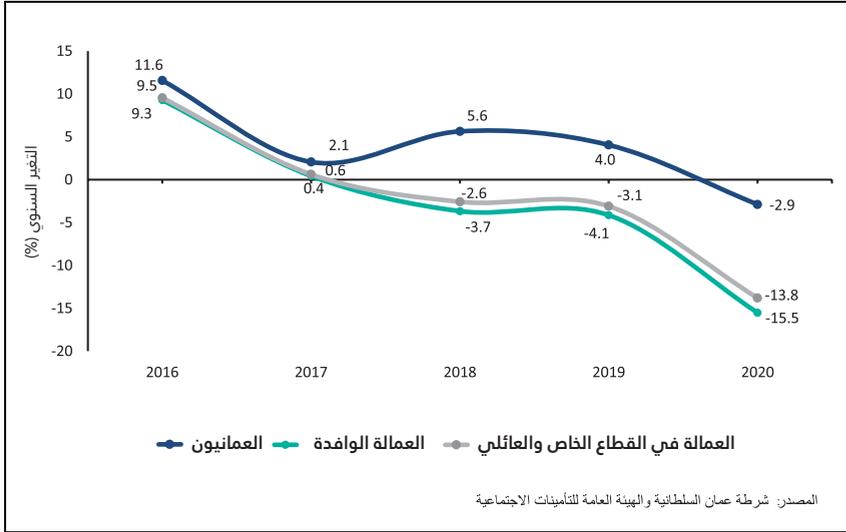
الشكل رقم (17): الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي خلال الفترة (2016 – 2020م)



10. سوق العمل والتشغيل

- بلغ إجمالي عدد المشتغلين في سلطنة عمان في عام 2020م نحو 1.9 مليون مشتغل مقارنة بنحو 2.2 مليون مشتغل في العام السابق مسجلاً انخفاضاً بنحو 13.8%. وبلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص والعائلي نحو 89% مقابل 11% في القطاع الحكومي.
- بلغ عدد القوى العاملة في القطاع الحكومي نحو 204 ألف مشتغل منخفضاً بنحو 14% مقارنة بالعام السابق، حيث شكل العمانيون حوالي 86%، بينما شكل الوافدون نحو 14%. والجدير بالذكر أن عدد القوى العاملة الوطنية في القطاع الحكومي انخفض بنحو 13% في عام 2020م، بينما انخفض عدد القوى العاملة الوافدة في القطاع الحكومي بنحو 18% خلال نفس الفترة.
- أما في القطاعين الخاص والعائلي، فقد سجل عدد القوى العاملة انخفاضاً بنحو 14% في عام 2020م مقارنة بالعام السابق. فقد بلغ إجمالي عدد القوى العاملة في هذا القطاع نحو 1.7 مليون مشتغل، شكل العمانيون منهم نحو 15% فقط مقابل 85% وافد.

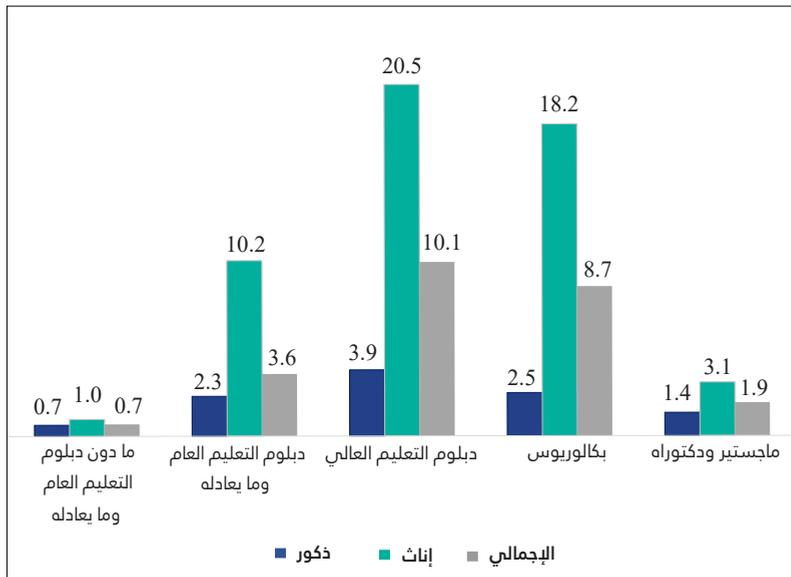
الشكل رقم (18) : معدل تغير القوى العاملة في القطاع الخاص والعائلي خلال الفترة (2016 - 2020م)



- ومن حيث المستويات التعليمية، بلغت نسبة المشتغلين في القطاع الحكومي من حملة البكالوريوس وما يعادله 52% في عام 2020م. حيث شكل العمانيون منهم 85% مقابل 15% وافد.
- وعلى صعيد القطاع الخاص والعائلي، بلغت نسبة العمانيين المشتغلين من حملة مؤهل دبلوم التعليم العام فأعلى نحو 61% من إجمالي العمانيين المشتغلين في هذا القطاع في عام 2020م. في حين بلغت نسبة العمالة الوافدة الذين يحملون مؤهلاً تعليمياً (ما دون دبلوم التعليم العام) في هذا القطاع نحو 44% في عام 2020م.
- وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، بلغت نسبة العمانيين العاملين في القطاع الخاص والعائلي في نشاط التشييد نحو 21% من إجمالي العمانيين العاملين في هذا القطاع. أما في نشاط تجارة الجملة والتجزئة فقد بلغت نسبتهم 15% وفي نشاطي الصناعة التحويلية والتعدين واستغلال المحاجر نحو 13% و 11% على التوالي.

- في المقابل، تركز نحو 54% من إجمالي الوافدين العاملين في القطاع الخاص والعائلي في ثلاثة أنشطة اقتصادية وهي: نشاط التشييد 27%، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة 15%، ونشاط الصناعات التحويلية 12%.
- أما على مستوى المجموعات المهنية، فقد بلغت نسبة العمالة الوافدة المشتغلين في المهن الهندسية الأساسية والمساعدة نحو 40.6% من إجمالي عدد العمالة الوافدة في هذا القطاع. في المقابل، بلغ عدد العمانيين العاملون في المهن الهندسية الأساسية والمساعدة نحو 21.7% من إجمالي عدد العمانيين العاملين في هذا القطاع.
- بلغ معدل الباحثين عن عمل في سلطنة عمان في عام 2020م نحو 2.9%، مقارنة بحوالي 2.8% في العام السابق. حيث بلغ معدل الباحثات عن عمل 7.9% مقابل 1.4% للذكور. وتتركز أعلى معدلات الباحثين عن عمل لحملة دبلوم التعليم العام وما يعادله و البكالوريوس بنسبة 10.1% و 8.7% على التوالي. إما على مستوى المحافظات، تتركز أعلى معدلات الباحثين عن عمل في كل من محافظتي الظاهرة ومسندم بنسبة 5.6% و 5.1% على التوالي.

الشكل رقم (19) : معدل الباحثين عن عمل حسب المستوى التعليمي والجنس عام 2020م





@NCSIOman



+968 9145 9145



80076274



www.ncsi.gov.om

